النظام السياسى العربى
(رؤيـــة مـستـقـبـلـيـة)

د. محمد يوسف

يحدد النظام السياســى فى مجتمع ما.. شــكل السلطة السياسية ومضمونها. أى البنى المؤسســية والآليات والأنســاق القانونية التى تعبر عن السلطة الملزمة فى هذا المجتمع من ناحيــة.. والتى فــى ذات الوقت تعكس الوضــع الذى يجرى على أساســه تملك الثروة والسلطة فى المجتمع من ناحية أخرى. حيث يمكن القول إن النظام السياسى هو المنظومة السياسية والاقتصادية فى مجتمع ما. التى بمقتضاها يتم صنع القرار ويتم توزيع مردوده. وذلك ارتكازا على قاعدة أن «من يملك يحكم. ويحمى ما يملك».

ومن ثم فإن المؤسســات الرئيســية فى المجتمع مثل مؤسسة الدستور والمجلس النيابى والحكومة (بما فيها مؤسســات الدفاع والأمن) والأحــزاب السياســية.. وأيضا المؤسســات المســاعدة مثل النقابات العمالية. والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدنى. والأنساق الفكريــة والثقافيــة والتعليمية.. كل ذلك وإن كان بــأوزان متفاوتة، يمثل بإجماله النظام السياسى لمجتمع ما.

ومن زاوية الرؤية المســتقبلية للنظام السياســى العربى. فإننا ننطلق من فرضية أن الوطن العربــى يمثــل وحدة متكاملــة رغما من حالة التجزئــة الراهنة.. إن هذه الفرضية ليســت بحــال من الأحــوال قفزا على الأمــر الواقع، بقدر ما هــى إدراك مبصــر لعوامل التوحد التاريخية والموضوعية فى الحالة العربية.. هذا الإدراك الذى من شأنه تأكيد الحقيقة وتمتين الاعتقاد بها. وهذا فى حد ذاته هو المقدمة الطبيعية والمنطقية لهزيمة الواقع وكسر سطوته، لأنه مخالف للحقيقة برغم أنه واقع!.

عناصر الحقيقة فى الحالة العربية تتمثل فى:

١ – إن الأمة العربية تشكلت تاريخيا كوحدة واحدة ومجتمع واحد منذ أن ظهر الإسلام بها. ومنذ أن شــكل من هذه الأمة وحدة سياسية واحدة. اختصت بأرض واحدة هى

الوطـن العربى، وتكلمت وتواصلت بلغة واحدة هى اللغـة العربية.. ومنذ أن منحها الإسـلام التوحد الدينى الحضارى والتوحد السياسى بصورة مطلقة.. حتى وإن خفت أو تماوجت درجة التوحد السياسـى بعد ذلـك خلال مراحل تاريخية معينة، إلا أن درجة التوحد الدينى الحضارى ظلت ثابتة ولم تتأثر سلبا بمرور الزمن.

٢ - وحدة التاريخ العربى فى الانتصار والانكسار، ومن ثم وحدة الأمل ووحدة الألم. فكل الأقطار العربية عانت وبدون اسـتثناء من الظاهرة الاسـتعمارية الإمبريالية الصهيونيه العالمية، سـواء اتخذ ذلك شـكل العدوان أو الاحتلال أو الاسـتيطان أو التوسـع، وما أنتجه ذلك من تخلف سياسى واقتصادى واجتماعى. وكان ذلك يمثل الانكسار.. كما عاشت كلها بدايات تخلق مشروع نهضوى عربى شامل فى أوائل النصف الثانى مـن القـرن العشـرين.. كاد أن يثبت أقـدام الأمة على طريق الخـلاص، وكان ذلك يمثل الانتصار.

٣ - تماثل التكوين النفسى والخبرات وأنماط السلوك فى الحياة العربية، كنتيجة طبيعية لتماثل التراث الفكرى والثقافى.

اتسـاقا مع ما تقدم وبسـببه.. كان لابـد أن نتخذ المجتمع العربـى «وحدة للتحليل» كمجتمع واحد، نبحث عن رؤية مسـتقبلية لنظامه السياسـى.. ولأن العلاقة بين الماضى والحاضر والمسـتقبل علاقة جدلية، تصيغها بالضرورة عمليات التأثير والتأثر بين ما كان ومـا هـو كائن وما يجب أن يكون. فليس هناك مسـتقبل منبت الصلـة عن الماضى أو عن الحاضـر.. بمعنـى أن قواعد المسـتقبل كامنة فى ثنايا الماضى وفى ثنايـا الحاضر، بادية كانت أو مختفية.. كما أن المسـتقبل الذى يحاول الحاضر تصوره، سوف يأتى بشكل ما، إمـا إكمالا أو تطويرا أو إلغاء للماضى الـذى كان.. وبرغم ذلك فإن هذا الماضى هو فى كل الأحـوال، الأرضية التى يقف عليها قرار الحاضر، بقـدر ما أن الحاضر هو الأرضية التى يقف عليها تصور المستقبل والآفاق التى يتعين الانطلاق إليها.

إذا كان ذلك يمثل حقيقة، فـإن هناك ضرورة لدراسة وتحليل المنظومات السياسية التى مارسـت سـلطة الحكم فعلا فى الأقطار العربية.. وتلك التى طرحت على فكره السياسـى كنظريات وأفكار وأساليب حركة.. وأيضا تلك التى كادت أن تصل إلى السلطة فى بعض الأقطار خلال سنوات النصف الثانى من القرن العشرين.

والـدرس والتحليـل هـنا ليس بهدف الحكـم على منطلقات تلـك المنظومات الفكرية أو السياسـية، ولا هو دعوة للاصطفاف معها أو ضدها.. ومن ثم فإنه لا يهدف من مناقشـة هـذه المنطلقـات، إلى تأكيدها أو نفيها.. وإنما هو درس وتحليل يهدف بشـكل محدد إلى تقييم أدائها على الأرض وتعاملها فى الواقـع مع قضايا بعينها، هى قضايا التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى للبشـر وللموارد، خلال مرحلة تاريخية معينة هى المائة عام الأخيرة. لأن ذلك تحديدا هو ما يعنينا ويهمنا باعتبارنا غير معنيين بالمناقشة المجردة، بقـدر اهتمامنا بمناقشة المحصلات النهائية لما حدث على الأرض فعلا.

فهنـاك أولا التجربة الليبرالية.. أى نظام الحكم النيابى، القائم على وجود دسـتور وبرلمان وحكومة، وتعددية حزبية، فى إطار أساسـى وحاكم هو الحرية الفردية التى ليس فقط محرم المسـاس بها، وإنما – إضافة إلى ذلـك – يتعين خلق الإمكانات اللازمة والمناخ الحاضن لهـا، ومسـاعدة «الفرد» على ممارسـة حريته المطلقة دون أى عوائق سياسـية أو اقتصاديـة.. كما أن هـذا النظام يقوم على حرية التجارة، و هدف تحقيق الربح هو الموجه والحاكم، إن كان للإنفاق أو للاستثمار، وتحديد مساراتهما فى المجتمع.

وكان النصـف الأول مـن القرن العشـرين هو الحقبة التى شـهدت كل آليات التطبيق العملى لتلك التجربة الليبرالية، سواء فى مصر أو فى غيرها من الأقطار العربية التى كانت قد وصلت إلى ذات الدرجة من النمو السياسى والاقتصادى والاجتماعى، أو تلك التى كانت قريبة منها.

ولما كان قياس كفاءة أى نظام سياسـى يتم على أسـاس نجاحه أو إخفاقه فى تحقيق أهـدافه المعلنة..ومن ثم كان القصد الأعلى لأى نظام سياسـى هو خلق الاستراتيجية العامة لتحقيـق أهـدافـه العليـا، و تحديد الآليات اللازمـة لذلك.. وبالتالى فإن دراسـة الحالة الليبرالية يجب أن توضح: إلى أى مـدى نجحت تلك التجربة من خلال نظامها السياسى الذى سـاد فى الوطن العربى لمدة مائة عام على الأقل قبل الثالث والعشـرين من يوليو عام ١٩٥٢م، وما يزال سائدا.. إلى أى مدى نجح ذلك النظام أو أخفـق فى الـتعامل مع القضايا الملحة للمجتمع العربى والتى يأتى فى المقدمة منها:

١ – التعامل مع قضية الاحتلال الأجنبى المباشـر الذى تعرضت له الأمة العربية بشـكل متصل منذ بدايات القرن التاسع عشر. وأيضا تعاملها مع قضية بروز المنحى التوسعى

الاستيطانى للظاهرة الاستعمارية، وهو ما تحقق على الأرض سابقا فى الجزائر واليوم فى فلسطين. وكاد أن يتحقق فى منطقة قناة السويس ومنطقة ميناء عدن باليمن يوما ما.. وما يجرى التمهيد لتحققه الآن فى العراق، ومستقبلا فى جنوب وغرب السودان، وفى مصر ولبنان، ومنطقة الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية.

٢ – التعامل مع قضية المشاركة الجماهيرية الفعلية فى قضايا العمل الوطنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ – التعامل مع قضية تحديث المجتمع العربى استجابة للتقدم العلمى الهائل الذى شمل كل مناحى الحياة، وأحدث انتقالات كيفية متعددة الجوانب، سواء فى مجالات الكشف العلمى أو فى مجالات التطبيق، بالشكل الذى يفرض على المجتمعات إدراك هذه الانتقالات وضرورة التعامل الكفء معها، سعيا وراء إعمار الأرض وجعل الحياة أكثر قبولا، والتقدم أكثر إمكانية.

٤ – مدى التعبير عن الانحياز لجماهير الشعب من فلاحين وعمال وجنود وصغار الكسبة، والنضال من أجل مصالح هذه الجماهير وحقوقها.

٥ – مدى الاهتمام بالتعامل مع قضية العدل الاجتماعى. بمعنى عدالة توزيع الدخل القومى، ومدى تعبير سياسات وبرامج الاستثمار فى المجتمع عن هذا الشرط الحاكم لقضية الديمقراطية والاشتراكية.

٦ – مدى الاهتمام بقضية محو الأمية التى هى الحاضن الطبيعى للتخلف فى كل المجالات.

٧ – مدى النجاح فى كسر طوق التغريب على المستوى الثقافى، والذى أدى إلى تهميش الثقافة العربية فى أحيان كثيرة لتحل محلها صور ثقافية غربية مشوهة، استمرأها بعض المثقفون.. فأضاعوا ثقافتهم، وضاعوا هم، لأنهم ليسوا أبناء الثقافة التى تعلقوا بها بديلا لثقافتهم الأصلية.. وينبغى التنبه إلى أن هذا القول لا يمكن بأى حال أن يتخذ أساسا لموقف مناهض أو معاد لأى نسق ثقافى، وتحديدا النسق الثقافى الغربى.. لأننا لا ننفى عوامل التأثير والتأثر الطبيعية التى حدثت بين الثقافتين الغربية والعربية، وأن ذلك يحدث على الدوام بين الأنساق الثقافية والحضارية المختلفة.. إلا أن المحصلة العامة لذلك فى وطننا العربى، كانت قد جعلت من الثقافة الغربية ثقافة قائدة، فى حين جعلت من الثقافة العربية ثقافة تابعة..

وهو الأمر الذى خلق بالضرورة قصورا حادا وتشوها، ليس فى المنتج الثقافى الذاتى فحسب، بل وفى التعامل الإيجابى مع التراث العربى والبحث عن مناطق القوة والإبداع فيه. إننا لا نبحث الآن فى أمر الصداقة أو العداء مع الثقافة الغربية.. ولكننا قبل ذلك وبعده، مشغولون بالبحث عن و بلورة أصول الثقافة العربية وإبداعها الإنسانى الخلاق.

إن للتخلف معان عديدة، لعل أقواها دلالة ما يسمى «التخلف النسبى» وهو يعنى تخلف المجتمع عن توظيف واستثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة لديه، ومن أهمها إرثه الثقافى، وإخفاقه فى جعله قاعدة انطلاق باتجاه التقدم. خصوصا إذا كان هذا الإرث - فى الحالة العربية - يزخر بإبداعات ساهمت فى إرساء قواعد أنساق ثقافية أخرى، منها تحديدا النسق الثقافى الغربى!!

٨ - مدى النجاح فى كسر طوق التجزئة والقبلية ونظم توريث الحكم التى أهدرت أبسط حقوق المواطنة.. وهو حق التمتع بفرصة متكافئة فى خدمة الوطن وتقرير مصيره حتى لو كان ذلك فى أعلى مواقع السلطة، وحق التمتع بنصيب عادل من موارد هذا الوطن، دون حدود أو شروط سوى حدود وشروط الخبرة والكفاءة.. فالتوريث قد يجوز فى أى شىء، إلا فيما يتعلق بحقوق الآخرين وإرادتهم. هؤلاء الآخرين الذين يجب ألا تخضع حياتهم الحالية، ناهيك عن مستقبلهم لعملية تناسل بشرى آلية يؤول الحكم والسلطة والثروة بمقتضاها للخلف لمجرد أنه نسل السلف! وهو أمر فى كل الأحوال، ومهما كانت المبررات، لا يمثل أدنى تدريج ديمقراطى، وإنما يمثل أعلى تدريج ديكتاتورى.

إننا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن المحور الذى دارت عليه التجربة الليبرالية.. هو النظام السياسى القائم على النيابة عن الشعب فى صنع القرار، والقائم على الحرية المطلقة لمفردات المجتمع، وعلى تحجيم دور الدولة لينحصر فى حماية الملكية الفردية فى إطار القانون الطبيعى والآليات الحرة للسوق والأسعار، وأنه ليس هناك حدود دنيا للفقر ولا حدود قصوى للغنى.. كما يتعين الانتباه إلى أن مفهوم الليبرالية والمنتج النهائى لنظامها السياسى فى مجتمعات العالم الأول، يختلف اختلافا بينا عن مفهومها والمنتج النهائى لنظامها السياسى فى مجتمعات العالم الثالث.

إنها فى المجتمعات الأولى.. تعنى المشاركة التعددية، والمسئولية التداولية فى عملية اتخاذ القرار من خلال توزيع الأدوار وتبادلها.. بما يتيح لكل القوى المشاركة التعبير عن نفسها والدفاع عن مصالحها.. لكن ذلك - يتعين الانتباه مرة أخرى هنا - كله يجرى خارج مساحة معينة لا يجوز الاقتراب منها أو المساس بها، لأن هناك اتفاق جماعى عليها يلتزم به الجميع وينضبطون عليه. تلك هى مساحة حق المجتمعات الغربية فى استغلال ونهب ثروات مجتمعات العالم الثالث، حتى لو كان ذلك بالاحتلال والعدوان والقهر. وحتى لو تم ذلك على جثة أساسيات الفكر الليبرالى الغربى ذاته شكلا ومضمونا. وكان ذلك هو الرحم الذى ولدت منه الظاهرة الاستعمارية(!).

أما فى الثانية.. فالمشكلة أكثر تعقيدا، والخطر أشد وطأة. حيث تستخدم الآليات الليبرالية ليس لدعم تماسك المجتمعات، وليس لأى معنى للحرية أو الديمقراطية قد يرد إلى الذهن، وليس لإتاحة الفرصة لكل القوى كى تعبر عن نفسها.. ولكن تشجيع التعددية والإصرار عليها، والذى تحرص عليه الدول المسيطرة وأنظمة الحكم التابعة لها فى الدول الخاضعة للسيطرة، لا تعدو أن تكون طقوسا تستهدف تفتيت هذه المجتمعات، وفك تماسكها المركزى الذى يمثل الشرط الحاكم لكسر مقاومة هذه المجتمعات لخطط الهيمنة.. من جهة. كما تعتبر طقوسا تتيح لأنظمة الحكم فى العالم الثالث تعظيم مصالحها ومداخيلها الخاصة، غير عابئة بما إذا كان هناك بالفعل حرية أو ديمقراطية أو تعددية أو تداول وما شابه.. من جهة ثانية.

ويأتى ثانيا.. مراجعة التجربة الماركسية فى العمل السياسى والحكم فى الوطن العربى خلال نفس الفترة. سواء التجارب التى تمكنت فيها من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها كما فى حالات اليمن وسوريا والعراق والسودان وأريتريا، أو تلك التى حاولت ولم تنجح كما فى حالات مصر ولبنان وفلسطين. بهدف تبيان مواقفها من قضايا بعينها، قد عايشتها وتواجهت معها، وكلها قضايا على تماس عضوى مباشر بالحاضر والمستقبل العربيين مثل:

١ - الموقف المعادى لقضية الوحدة العربية. والمثال الواضح على ذلك هو موقف الأحزاب الشيوعية العربية من الوحدة بين كل من مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وفى المقدمة منها موقف الحزب الشيوعى السورى.. ودور هذه الأحزاب فى دعم الانفصال الذى حدث عام ١٩٦١م.

٢ – الموقـف الفكـرى والثـقافى الداعم لتهميـش القيم الوطنية والقوميـة لصالح الدعوة الأمميـة. وتبنى البعـض لفكرة التعدد القطرى فى مواجهة التوحد القومى. إلى الحد الذى وصـل بالبعـض الآخر إلى «التعـاطف» مع مشاكل الطبقة العاملة فى إسرائيل، تـلك الطبقة التى تعتبر عضوا فاعلا فى المنظومة التى مازالت تحتل وتغتصب الأرض العربية فى فلسطين!

٣ – الموقـف العملى والفكرى والثقافى المناوئ للثورة العربية الناصرية منذ انطلاقها وبروز توجهاتهـا الوطنيـة والقومية. وقد تجلى ذلك فى موقـفهم إبان «أزمة مارس ١٩٥٤م» حين شـاركوا فى المنظومة التى حاولت تصفية الثورة. ثم التحالف مع أنور السادات فى مصر.. وفى محاولتهم الانفراد بالسلطة بعد ثورة ١٩٥٨م ثم الانقضاض على حكم عبد السـلام عارف فى العـراق. ومحاولة الانفراد بالسلطة وعزل القوميين فى اليمن. ومحاولة الانقضاض على السلطة فى السودان.. إضافة إلى كسر الوحدة ودعم الانفصال وعزل القوميين فى سوريا.

٤ – مدى الاهتمام بقضية محو الأمية التى هى الحاضن الطبيعى للتخلف فى كل المجالات كما سبق توضيحه.

ويلزم ثالثا.. مراجعة تجربة تيار الإسـلام السياسى فى الوطن العربى، أى التجربة الفعلية لجماعات كان وما زال هدفها الأعلى الوصول إلى السلطة من خلال العمل السياسى. أو مـن خلال الصدام مع السـلطة القائمة.. بغض النظر عـن محاولاتها إخفاء هذا الهدف الأعلى وراء سـتار من الطرح الدينى الذى يسـتغـل التدين الفطرى للإنسان العربى ليشكل منه شرعية دينية وسياسية خاصة، ومناخ حاضن لتوجهات هذا الطرح وأهدافه الحقيقية.

ونحن نقر بحق هـذه الجماعات كغيرها، فى طموح سياسى حتى لو أفضى إلى الوصول للسـلطة.. إلا أننا إذ نفرق بين الدين ورسـالته وقواعده الجليلة والمقدسة، التى استهدفت شرف الإنسان وسعادته.. وأنه هـداية الله للناس ليعبدوه ويسعون لعمارة الأرض على قواعد العدل الذى هـو شريعـته سبحانه وتعالى..

إذ نـفـرق بـين الدين بفهمنا هـذا له، وبين الفكـر الدينـى، الذى هـو نتاج التأويلات والتخريجات الفقهية البشرية. والذى هو فى أحيان أخرى نتاج للمصلحة والغرض والهوى لعـديـد من الفصائل والقبائل والمذاهب والجماعات.. فإننـا بهذه التفرقة نؤكد أولا جلال الديـن وإجلالنا لـه، وفى ذات الوقت نرفض «خصخصة» الدين الذى هو كلمة الله الثابتة

إلى البشر كافة لصالح جماعات بعينها. من أجل تحقيق مصالح وأهداف سياسية بشرية تتبدل بطبيعتها وتتغير، تتقدم وتتراجع، شأنها فى ذلك شأن غيرها من الأهداف الماثلة لجماعات وفصائل وأحزاب سياسية عديدة أخرى ليست بمنأى عن الخطأ.. ولا عن الغرض.

نحن نؤمن بالله تعالى وبكتبه ورسله.. ونؤمن بأن الدين كما قال الرسول الكريم هو «ما وقر فى القلب وصدقه العمل». لذلك فإننا نرفض الولاية والوصاية على الدين والبشر، لأن الدين ملكية عامة لكل المؤمنين به، فوق أنه كلمة الله إلى البشر جميعا دون ترتيب أو تصنيف أو خصوصية سوى السعى لعمارة الأرض وتحقيق «مصالح الناس». ومن ثم.. فإن دراسة جادة وموضوعية لمواقف هذه الجماعات من القضايا التالية تصبح ضرورة من أجل تقليب وتسوية أرضية الماضى التى سوف نشيد عليها بناء المستقبل:

١ - الارتباط بالاحتلال والسلطة والقبيلة والمصلحة. وتبرير تجاوزات هذه الأشكال. وقد تبدى ذلك - على سبيل المثال - فى علاقة الإخوان المسلمين فى مصر بالإنجليز والملك، ومحاولتهم احتواء الثورة ثم التصادم بالسلاح معها استهدافا للسلطة.. وفى العلاقات المتينة مع القبائل العربية الحاكمة فى بعض الأقطار العربية، وفى العلاقات القوية بالآلة الرأسمالية العالمية من خلال النشاط المصرفى متعدد الأشكال والأغراض، والمتعدى للنطاق الجغرافى العربى إلى خارجه، وتحديدا صوب القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - اختيار الاصطفاف فى الخندق المناوئ للثورة العربية الناصرية منذ سنواتها الأولى فى مصر، عبر محاولة اغتيال قائدها، فيما عرف فى التاريخ السياسى المصرى بحادث المنشية، ثم محاولة ثانية عام ١٩٦٥م وموقفهم المتحالف مع الشيوعيين والوفد وبقايا النظام السابق على الثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤م، و إهدارهم المدخرات الوطنية بتوظيف الدين لخدمة «توظيف الأموال» فى ثمانينيات القرن العشرين.. وفى السودان، رغم تفشى الفقر والفساد والتخلف فيه، كان تطبيق بعض حدود الشريعة بقسوة بالغة، لم تحدث بعض صورها فى صدر الإسلام، تلك القسوة التى لم تكن تطبيقا للشريعة أو انصياعا لها، وإنما جاءت لردع الخصوم السياسيين، ولتحقيق مكاسب سياسية سلطوية واضحة.. تماما كما جاءت القسوة البالغة من جانبهم فى الجزائر أيضا لإرهاب الخصوم بالقتل العشوائى والترويع.

٣ – الموقف الفكرى المبدئى العدائى والدعائى ضد القومية العربية، على قاعدة أن الإسلام دعوة عالمية لكل الناس دون تمييز عرقى أو قومى. وهو ما نحترمه ونقر به بل وندعو إليه.. لكننا فى الوقت نفسه لا نقر بسلخ العروبة عن الإسلام أو افتعال تناقض بينهما. لأننا ندرك تماما أن لاتناقض هناك من أى نوع. وأن ما يجمعهما هو لحمة عضوية لا تنفصم، وأن وجود تلك اللحمة أقوى من قبول أو رفض جماعة أو فصيل إسلامى سياسى بعينه.. وكما منح الإسلام العرب التوحد الدينى والتوحد السياسى، فإن العرب قد منحوا الإسلام قدرتهم العبقرية على تجاوز واقعهم الضعيف والمتخلف، وإنشاء منظومة أخلاقية وحضارية مكنت من نشر الدين القويم، ومكنتهم من أن يصلوا برسالته إلى قلب أوربا وتخوم الصين.. لذلك فإننا نعتقد بأنه كما للعرب خصوصية إسلامية، فإن للإسلام خصوصية عربية.

٤ – مدى الاهتمام بقضية محو الأمية التى هى المناخ الحاضن للتخلف فى كل المجالات

إننا ونحن نطالب بمراجعة النظام السياسى الناصرى وتجربته فى الحكم ومفهوم الديمقراطية لديه، وآليات الحكم ومؤسساته وممارساته فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.. واستحداثه للتنظيم السياسى «لتحالف قوى الشعب العامل» باعتباره ليس حزبا بالمفهوم الليبرالى ولا بالمفهوم الماركسى ولا بغيرهما.. فإننا نهدف إلى التعرف على تأثير تلك الحقبة الزمنية على النظام السياسى ومفهوم الديمقراطية فى الوطن العربى، وعلى درجة استجابة الجماهير العربية لتلك التأثيرات.. ومن ثم تحديد أكثر وأوضح للصورة التى يجب أن يكون عليها النظام السياسى العربى فى المستقبل.

إن التفكير فى تشكيل ملامح النظام السياسى العربى فى المستقبل، يتعين أن يؤسس على المرتكزات الآتية:

١ – الموقف المبدئى المسلح برؤية شاملة لقضايا المجتمع ومشاكل الحكم. واعتبار أن رغبة الجماهير فى التقدم وتطلعها إليه يعتبر فريضة «يفرضها» علم الثورة على الثوار ومن ثم فإن الموقف من هذه القضية لا يعتبر «وجهة نظر» أو «موائمة» أو «استجابة للمتغيرات الجديدة». وانما هو موقف أساسى ثابت ومستقر، حيث رغبة الجماهير فى التقدم هى الشرط الحاكم لحدوثه. والفريضة «تفرض» الالتزام بما هو صحيح وإعلان ذلك والنضال من أجل تطويع الظروف لتحقيقه.

٢ – العبرة أولا وأخيرا بمصالح الجماهير ومحتوى ومستوى طموحها.. وليست العبرة بأى

من الطقوس السائرة أو السائدة، لمجرد أنها سائدة مهما علا الضجيج الإعلامى والثقافى المصاحب أو المبرر لها. لأن مصالح الجماهير على الأرض، هى معيار التقييم الوحيد لمجمل النشاط الإنسانى فى المجتمع.

٣ – الجماهير العربية هى صاحبة الحق الطبيعى والتاريخى فى ثرواتها والموارد المتاحة على أرضها إن كانت مادية أو بشرية.. وهى وحدها التى يتعين أن تفرض سيطرتها الكاملة على تلك الإمكانات سواء تم ذلك بالحراك السياسى.. أو تم بالثورة.

٤ – إن هذه الجماهير هى المالكة الأصلية لكل ما تحتويه أراضيها من ثروات تعدينية وزراعية.. ولسميات عديدة وتنوعات هائلة من الموارد الاقتصادية العربية، ليس آخرها تلامس الأرض العربية مع شواطئ أهم بحرين من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية فى العالم.. البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. ثم المجرى الاستراتيجى الأهم فى العالم كله وهو قناة السويس، وتلك الجماهير هى صاحبة الحق الطبيعى فى ثمار البحث العلمى، إن جيوش العلماء والباحثين والمهنيين فى كل مجالات النشاط الإنسانى على امتداد الأرض العربية، إنما هم أبناء تلك الجماهير، ورصيدها الاستراتيجى لبناء مشروعها للنهضة.

ومن ثم.. تكون الدولة العربية الواحدة ضرورة بديهية فيما يتعلق بالمستقبل العربى الذى نتصوره ونتمناه. وهذه الدولة لن يقيمها إلا النضال الحقيقى الشامل للجماهير العربية. نضال مدرك بأن المستقبل لا تصنعه إلا إرادة عامدة ومدركة للثمن الذى يتعين أن يدفع من أجل الحصول على هذا المستقبل. كما أنه نضال ينطلق من حقيقة أن إمكانات التوحد العربى فى كيان سياسى واحد، لهى أكبر من مثيلاتها فى أى حالة من حالات التوحد فى كل التاريخ الذى نعرفه. وأن واقع التجزئة فى الوقت الحاضر، مهما بدا حادا وثقيلا. فإنه لا يقلل بأى قدر من أهمية هذه الإمكانات. ولا ينال من صحتها ولا من قناعتنا بحتمية الوحدة العربية.. وهذا هو الأهم.

إننا ندرك أنه لا يوجد أى فارق – ولا يجب أن يكون – بين الحرية السياسية والاجتماعية للمواطن العربى من جهة.. وبين سلامة الأرض العربية وتحررها، وجاهزيتها لإقامة مشروع النهضة العربية المنشود من جهة أخرى. فكلاهما شرط حاكم لتحقق الآخر، لا يستقيم إلا به، ولا ينوب عنه ولا يلغيه، وإنما يتكامل معه. ومن هنا تستقر قناعتنا بأن نضالا عربيا مستقبليا يتعين أن ينطلق من مصر (قاعدة الارتكاز فى المنظومة العربية) ثم يتمدد على اتساع الوطن العربى يستهدف إنجاز المهام الآتية:

(أ) تثويـر الوعى العربى. وتمتين البناء الفكرى والثقافى للجماهير حول ضرورة إقامة الدولة العربية الواحدة باعتبار أن ذلك ليس ضرورة حياة فقط. وإنما ضرورة تقدم.

(ب) دعم ومسـاندة شـرائح الحكم فى النظام السياسى العربى الحالى التى يتوفر لديها استعداد مبدئى للانحياز للعمل القومى ورفده بما لديها من إمكانات فى مواقعها.

(جـ) دعم ومسـاندة القوى والمنظمات الجماهيرية القومية العاملة فى الوطن العربى من أجل تمكينها من التمركز فى المواقع التى تسـتطيع منها دعم العمل القومى. إن فى مؤسسات السلطة أو فى مؤسسات المجتمع المدنى والتشكيلات النقابية التى تضم قوة جماهيريـة عربية هائلة وبالغة الأهمية والتأثير تبلغ أكثر من عشـرين مليون نقابى. يمثلـون قوة العمل العربيـة التى تزيد على مائة مليون عامـل عربى بخلاف العمال الزراعيين.

(د) التمسك الصريح والمعلن بثوابت المشروع النهضوى العربى للمستقبل وهى:

١ – الحرية والاشتراكية والوحدة باعتبارها الاستراتيجية العليا للمشروع.

٢ – الموقـف المقـاوم للمنظومة الإمبريالية الإسـتعمارية الصهيونيه العالمية بكل أشـكالها وتوابـعها.

٣ – الموقف المقاوم دون تردد للعولمة، طالما كانت تسـتهدف تحويل العالم إلى تروس تدور وفق المنظومة الإمبراطورية الأمريكية، وإهدار الشـرعية والقانون الدوليين. والسـيطرة على – ونـهب – ثروات الدول بالاحتلال المباشر وغير المباشر وتكريس النظم السياسية والاقتصاديـة التابعة والخادمة لنمو وازدهار الحضارة الغربية على حسـاب الأنسـاق الحضارية والثقافية الأخرى.

٤ – السـيطرة الكاملة للجماهير العربية عبر آليات للحكم والتـنظيم على السـلطة والثروة العربية. وعلى العملية الإنتاجية فى المجتمع بكاملها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمسـتقلة.. أى تحقيق الديمقراطية. وذلك من خلال آلية تـنظيمية تعبر عـن تحالف قوى الشعب العامل، صاحب المصلحة فى هذه السلطة وتلك الثروة.

٥– العمل على صـون الحـريات الـفردية والأساسية فى المجتمع وعلى رأسها الحق فى التجمـع والتنظيم، وعدم السـماح بمصادرة أى منها تحـت أى مبرر أو حجج. وفى ذات الوقت الذى ندافع فيه عن حق كل تيار سياسـى أو قوى اجتماعية فى امتلاك

أدواتهـا التنظيمية المعبرة عنها احتراما لمبـدأ التعددية، فـإن الحركة الناصرية تؤمن بأن قواها الاجتماعية التى تجسدها وتدافع عن مصالحها ينبغى لها أن تنتظم فى إطار آلية تنظيمية تعبر عن «تحالف قوى الشـعب العامـل صاحب المصلحة الحقيقية فى السلطة والثروة» والتى تضم بالأسـاس الفلاحين والعمال والمثـقفين الثوريين والجنود والرأسمالية القومية المنتجة فى إطار خطط التحالف للتـنمية الشاملة والمستقلة.

٦ - إن هذه القوى التى يضمها التحالف تمثل الأغلبية السـاحقة من الشعب العربى التى طالما عانت من ويلات الاسـتعمار والقهر والاسـتغلال. وانضـواء هذه القوى فى إطار تنظيمـى واحد لا يعنى حرمان أى تيار سياسـى أو قـوة اجتماعية أخرى من حقها فى تجسـيد الآليات التنظيمية المعـبرة عنها، من أحزاب وجمعيات. فصيغة تحالف قوى الشـعب العامل إنما تسـتمد جدارتها من احتمائها بالحق الأصيل للجماهير فى ممارسـة التعددية السياسـية. ومن اعترافها بأنها ذاتها إنما تعبر عن «تحالف» بين قوى متعددة، وليسـت حزبا طبقيا مفردا بـأى معنى من المعانى. وفيما يخص البنية الاقتصادية.. يصبح اعتماد التخطيط المركزى وملكية الشـعب لأدوات ووسائل الإنتاج الرئيسـية وسـيطرته الكاملة عليها من خلال قطاع عام قوى وقـادر على قيادة خطة التنميـة، بمـا فيها دور للقطاع الخاص يلتزم به فى تنفيـذ الخطة وخدمة أهدافها.. يصبح ذلك شرطا حاكما لحزمة من مرتكزات التقدم.. يأتى فى مقدمتها امتلاك القوى صاحبة المصلحة للـثروة والـسلطة، وتحقيق العدل الاجتماعى بتحقيق عدالة التوزيع، وتحقيـق الديمقراطية بامتلاك القرار وامتـلاك مردوده. ولأن مصالح الجماهير هى فى النهايـة الهـدف الأعلى لخطط التـنميـة، وأن الخطط لن تتحقـق أو تحقق مردودا الا بعمـل تلك الجماهير.. إن ضبـط ثلاثية الأداء: الأهداف والخطة والجماهير، على قواعـد ثلاثية الأهداف: الثروة والسـلطة والجماهير، هو الكفيـل بإنتاج الديمقراطية والتقدم وجعلهما واقعا معاشا، وليس طقوسا احتفالية.. وذلك هو المحور المركزى فى قضية العدل الاجتماعى من وجهة النظر الناصرية.

٧ - اعـتبـار قضية محو الأمية ضمن مربع الاسـتراتيجية العليا للدولة العربية الواحدة.. حيـث لا معنى ولا وجود حقيقى علـى الأرض لأى حديث عن النهضة.. بينما طوق الأمية يطبق على الأعناق.

٨ – إعلاء سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة الجهاز التنفيذى سواء على المستويات المركزية، أو على المستويات المحلية.

٩ – الاعتراف بحق العمال والمهنيين فى إنشاء النقابات العمالية والمهنية وكافة الهيئات والتشكيلات التى تمثلهم وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم، بما فى ذلك حق العمل وحق الإضراب.

١٠ – إعلاء وتكريس احترام الأغلبية والاحتكام إليها والانصياع لها.. واحترام قيم النقد والنقد الذاتى، وحق الإبداع العلمى والأدبى والفنى والمهنى.

١١ – اعتبار إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب والصحة والإسكان على مستوى الوطن العربى، باتجاه تفعيل وتعظيم قدرتها على خدمة مصالح ومستقبل الجماهير فى هذا الوطن.. اعتبار ذلك مهمة قومية بالغة الضرورة والأهمية، ليس فيما يتعلق بصياغة المستقبل فقط. وإنما لأنها حقوق حياتية أساسية للمواطنين فى وطنهم.. إن هذا التيار القومى الذى يتمدد على الأرض العربية من الماء إلى الماء.. بما يملكه من تراث متنوع فى الحكم والتنظيم والتخطيط، تسنده خلفية كفاحية عظيمة على مدى تاريخه.. وبما يملكه من كادر فكرى وتنظيمى وحركى، لقادر على استحضار هذا التراث وإغنائه بمهارات وخبرات تتجدد يوما بعد يوم، وتثرى جيلا بعد جيل..

إن التيار الناصرى هو حاضن المشروع العربى للنهضة، وهو رهان الأمة إلى المستقبل.. على أرضية الشرط الحاكم الذى يتعين أن يضعه التيار نصب عينيه، وهو التمسك اليقينى بثوابت مشروع النهضة والإصرار عليه، مع الإدراك الكامل للظروف المتغيرة والاستجابة لها والتعامل معها ببصيرة واثقة، وتعظيم الإفادة منها.

إن ذلك فى ظل الظروف الحالية للأمة، ليس ضرورة تفرضها الرؤية المبصرة للمستقبل فقط.. وإنما هو المستقبل ذاته.

□□□